شخصيات دينية وسياسية:

التصدي لجرائم التقطع للمشتقات النفطية واجب وطني وشرعي

أحزاب وقبائل تقف وراء هذه الأعمال.. والحل في تطبيق القانون

✳ .. اعتبرت شخصيات دينية وسياسية التقطعات التي تقوم بها عناصر خارجة عن النظام والقاون وخصوصا تلك التي تستهدف ناقلات المشتقات النفطية بمثابة الجرائم الوطنية والدينية والأخلاقية وطالبت هذه الشخصيات في أحاديثها لصحيفة (الثورة) حكومة الوفاق الوطني ممثلة بوزارة الداخلية الضرب بيد من حديد وعدم التهاون مع تلك العناصر الإجرامية التي تقوم بممارسة التقطعات في الطرقات العامة وقطع السبيل.

مؤكدة على أن قطاع الطرق يعدون من المفسدين في الأرض داعية كل شرائح المجتمع اليمني إلى الوقوف صفا واحدا ضد هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا اليمني المسلم والذي ليس من عاداته وتقاليده الاجتماعية العريقة التي تتنافى مع كل قيمنا الدينية والاجتماعية والإنسانية واصفة التقطعات بالسلوك الغابي واللاإنساني فإلى حصيلة أحاديثهم:

لقاءات/ عبده سيف الرعيني

بداية قال الشيخ محمد بن محمد بشير رئيس الاتحاد العام التعاوني الزراعي: ما من شك من أن التقطعات التي يقوم بها بعض ضعفاء النفوس والتي تستهدف ناقلات النفط والمشتقات النفطية قد خلفت تداعياتها أضرارا اقتصادية فادحة.

وأضاف بشير: وأول متضرر من تداعيات هذه المشكلة هو القطاع الزراعي الإنتاجي وبالتالي انعكس ذلك على المواطنين بارتفاع الأسعار للمنتجات الزراعية المحلية وأثر تأثيراً كبيرا على حياتهم المعيشية في كافة المجالات.

ومضى بشير إلى القول: ونحن نأسف لاستمرار بعض هذه العناصر من أبناء القبائل اليمنية بالتقطعات على ناقلات المشتقات النفطية ونعتبر هؤلاء خارجين عن النظام والقانون وينبغي على حكومة الوفاق ممثلة بوزارة الداخلية سرعة وضع حد لهذه التصرفات الهمجية التي حولت معيشة الناس إلى جحيم وبالتالي فإننا نطالب الأجهزة الأمنية بالضرب بيد من حديد لإنهاء هذه التصرفات وضبط الجناة ممن يقومون بالتقطعات وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل إزاء ما يقومون به من جرائم في حق الوطن والاقتصاد الوطني وإعادة الأمن إلى الطرقات.

وأشار رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي إلى أن إجراءات مجلس الوزراء الأخيرة بتشكيل لجنة لحل مشكلة المشتقات النفطية أمر يستحق الإشادة ولكن نريد ترجمة ذلك على الواقع العملي من خلال توفير الكميات من المشتقات النفطية التي تلبي الاحتياجات الضرورية للمواطنين وعودة أسعار الوقود إلى طبيعتها لرفع معاناة المواطنين الذين فاض بهم الكيل بسبب شحة المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها الجنوني التي يرافقها ارتفاع في تكلفة النقل والمواصلات وتزايد الأعباء الاقتصادية على المواطنين.

مؤكدا أن على حكومة الوفاق الوطني أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية والتاريخية في تخفيف معاناة المواطنين المعيشية وأن تجعل من أولوياتها توفير الاحتياجات الأساسية والمعيشية للناس ومعالجة قضية التقطعات وإعادة الحياة إلى طبيعتها ويكفي المواطن البسيط تجرع مآسي الارتفاعات السعرية لكافة السلع الضرورية والغذائية خصوصا خلال العام الماضي ٢٠١١م، وتمنى أن تتوفق حكومة الوفاق الوطني بالتغلب على كافة التحديات الكبرى التي تواجهها وفي مقدمتها توفير الأمن والأمان والسكينة العامة للمواطنين.

من جانبه يقول محمد محمد الجدري رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن: إن ظاهرة التقطعات سلوك غير حضاري وضد القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية وهي ظاهرة غريبة على مجتمعنا اليمني الذي يعتبر قطع الطريق عيباً أسود ووصمة عار في جبين كل من يمارس هذه التصرفات، وأما ما يتعلق بالتقطعات على المشتقات النفطية باتت تمثل ظاهرة مقلقة أدت تداعياتها إلى تكبيد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة وحولت حياة الناس المعيشية إلى معاناة ومآس.

وأضاف الجدري: إن التقطع لناقلات المشتقات النفطية قد تسبب بخلق أزمة الانقطاعات الكهربائية كما تسبب بارتفاع رسوم المواصلات وارتفاع الأسعار لكافة السلع الضرورية والغذائية منها على وجه الخصوص وزادت من معاناة الناس المعيشية وأصبحت هذه المشكلة مركبة ذات أبعاد خطيرة على معيشة المواطنين البسطاء وذوي الدخل المحدود على وجه الخصوص ونأمل من الجميع التعاون في محاربة هذه الظاهرة قبل أن تتفاقم ويصعب حلها على المدى القريب.

وأشار رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن إلى أنه ينبغي على الحكومة وضع حد لظاهرة التقطعات على ناقلات الوقود وأن تجعل هذه القضية في أولوياتها العملية باعتبار هذه القضية هي التحدي الأكبر لأنها تتصل بحياة ومعيشة الناس مباشرة.

مؤكدا أن على الجميع في حكومة الوفاق الوطني أن يتحملوا مسئولياتهم الوطنية في استعادة الأمن والاستقرار وإعادة الأمان لكل الطرقات بشكل عام وضمان وصول الكميات الكافية التي تلبي احتياجات المواطنين من المشتقات النفطية.

وتابع الجدري أن اللجنة المشّكلة من قبل حكومة الوفاق الوطني لمعالجة قضية التقطعات على ناقلات الوقود مبادرة جيدة لكنها تظل مرهونة بالتطبيق الفعلي والعملي للحد من هذه الظاهرة ونريد أن نرى خلال الأيام القادمة حلولا عملية لإنهاء ظاهرة التقطعات للمشتقات النفطية لأن المواطن ليس بوسعه مزيد من الصبر على تداعيات هذه الأزمات المعيشية التي لازمته طوال العام الماضي ٢٠١١م.

من جهته قال القاضي عبداللطيف مهيوب العسلي: بكل بساطة إن حق الحياة وحق الحرية وحق الإنسان بالسعي إلى تحقيق السعادة التي يراها بشرط أن يعطي الآخرين نفس هذا الحق من الأمور البديهية هذه الأمور هي الحقوق الطبيعية للجنس الإنساني ولعامة البشر والسعي إلى التعدي على هذه الحقوق يسمى (جرائم حرب) وهذا كله مشمول في القوانين والدساتير البشرية والاعتداءات على ما يهدر الحقوق المكتسبة للبشر الذي فيها حياتهم ورفع المشقة عنهم هو اعتداء على حق الحياة واعتداء على الحقوق المكتسبة.

وأضاف تعريض حياة الناس إلى الخطر والسعي من قبل فئة من الناس الذين ظل سعيهم وفسدت أخلاقهم وفقدوا عقولهم ورشدهم إلى قطع هذه الموارد المهمة لحياة الناس جريمة لا ينبغي السكوت عليها ، فمن حقك أن تعفو عمن أخذ شيئاً من حقوقهم لكن ليس من حق أحد أن يتسامح في من يعرض مصالح المجتمع إلى الخطر.

ومضى القاضي العسلي بقوله: أما الجانب الديني فمما لا شك فيه أن الدين هو الذي يبني المسار العقلي والإنساني وهو الذي يبيّن لنا الأعمال التي فيها فلاحنا ورشدنا والأعمال الخارجة عن الصلاح والرشد وهو باختصار يبين لنا ما الذي نعمله وما الذي لا نعمله ، فمن يقومون بقطع الطريق ومنع المصالح الضرورية كالنفط والغاز أن تصل إلى المجتمع إنما هم في الحقيقة يقومون بمحاربة الله ورسوله لماذا؟ لأن الله سبحانه وتعالى لم يرسل الرسل وينزل الكتب إلا من أجل الحفاظ على الكليات الخمس وهي المصالح الضرورية ، الحفاظ على النفس ، والدين ، والعرض ، والعقل، ومن أجل ذلك فرضت العقوات وصدرت القوانين الجنائية والمدنية والتجارية من أجل ضمان هذه العقول والأصل في ذلك منها قوله سبحانه وتعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ...الآية).

وأوضح القاضي العسلي بالقول: على جميع أفراد المجتمع أن يتصدون بكل حزم للقضاء على هذه الظاهرة التخريبية ولا يسمحوا بذلك مهما كانت المبررات وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة ومن هنا نطالب جميع السياسيين والعقلاء والمرشدين والخطباء أن يولوا هذه المسألة جل اهتمامهم.

وواصل حديثه مما لا شك فيه أن على الحكومة أن تعي مسؤولياتها كضرورة اجتماعية تقوم من أجل حماية حقوق المجتمع والقيام بالحفاظ على الحقوق المكتسبة والمشروعة وهذا ما نأمله من حكومة الوفاق الوطني وأن يسود القانون على الجميع.

أما الشيخ حسن توفيق الحكيمي مستشار في وزارة الأوقاف والإرشاد يقول: إن الشرع والدين الإسلامي يدعونا إلى السلام والحب والوئام وإلى الاعتصام بحبل الله جميعا ولكن مرضى القلوب والمفسدين في الأرض الذين يقطعون الطريق على المشتقات النفطية التي هي ملك للشعب ذلك محاربة لله ورسوله ويقول الله تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) وهناك نص قرآني بوجوب إصلاح الأرض كي يعيش الإنسان فيها بأمن وسلام.. ولكن دعاة الشر أفسدوا في الأرض والله تعالى يقول: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها).

ومضى الشيخ الحكيمي قائلاً: إن بعض القيادات الحزبية هي التي تصدر أوامرها لبعض القبائل الذين لا يخشون الله ولا يؤمنون بحب الوطن فيقومون بالتقطع على المشتقات النفطية ويضربون المحولات الكهربائية والمشتقات النفطية والأمر يستدعي وقفة حازمة لمحاربة هذه الظواهر المسيئة لأبناء اليمن.

أما الأخت فادية محمد مرشد – مرشدة دينية فتقول: أولا نسلم أنه قد ترتب على هذه التقطعات لناقلات النفط أضرار كبيرة على الوطن وتكبد الاقتصاد الوطني خسائر فادحة لأن النفط ومشتقاته يمثل ركيزة اقتصادية .. كما أنه أصبح يمثل مادة حيوية تؤثر على المستوى المعيشي للناس وتعطل مصالحهم إذا لم توفر لهم مادة النفط ومشتقاته لكن الغالب هنا أن من يقومون بالتقطعات لناقلات النفط هم أفراد ينتمون إلى قبائل مناصرة لبعض القوى الحزبية في الساحة اليمنية إلا أننا نتساءل أين دور الأجهزة الأمنية قبل وبعد حكومة الوفاق الوطني؟!

مشيرة إلى أن الرأي الشرعي في ظاهرة التقطع واضح حتى للأعمى بأنه لا يجوز شرعا التقطع وقطع الطرقات ويعتبر من يقوم بذلك قد ارتكب جريمة دينية ووطنية وإنسانية وأخلاقية ويعتبر من المفسدين في الأرض.